مدنيّو دير الزور

مخاطر عديدة و مستقبل مجهول

كانون الثاني / ديسمبر 2019

منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice for Life Organization
JFL

الفهرس

موجز عن ديرالزور ____ 4

مقدمة عن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في ديرالزور ____ 5

الحالة الأمنية ____ 6

عدم الاستقرار الأمني ____ 6

انتشار السلاح ____ 6

حوادث قتل من مجموعات مجهولة ____ 7

الفجوة بين الأهالي والسلطات المحلية ____ 8

عدم تنفيذ وعود إعادة الهيكلة ____ 8

عرقلة التعددية السياسية ____ 8

ضعف فعالية دار العدالة ____ 8

ضعف تأثير القوى الأمنية ____ 9

اعتقالات عشوائية ومداهمات أدت إلى سقوط ضحايا ____ 9

الحالة الاقتصادية ____ 10

الخدمات المتوفرة ____ 10

أهم المخاوف ____ 12

التوصيات ____ 13

موجزعن ديرالزور

لا يزال المدنيون السوريون وخلال السنوات التسع الماضية هم الغالبية الساحقة من ضحايا الصراع والأكثر تعرضاً لمخاطره وعواقبه، لا يقتصر تأثّر المدنيين على القتال المسلح ولكن أصبحوا ضحايا للعديد من الاتفاقات سواء المحلية بين أطراف الصراع السوري أو بين الدول المتدخلة في سوريا والتي أدت إلى حالات نزوح جماعي كثيفة كما انتهكت بعضها القوانين الدولية.

لا تخرج محافظة ديرالزور عن أخواتها من المناطق السورية، فمنذ العام 2012 وحتى يومنا هذا تشهد حالة من عدم الاستقرار الأمني، في حزيران/يونيو 2012 بدأت القوات الحكومية السورية هجوما واسعاً على ديرالزور سبب نزوح آلاف المدنيين حيث استخدمت الطائرات الحربية والمروحية والسلاح الثقيل، كما ارتكبت مجازر عديدة منها مقتل عشرات المدنيين خلال ثلاثة أيام في حيي الجورة والقصور، استمرت معاناة المدنيين مع دخول تنظيم الدولة في عام 2014 حيث نزح آلاف المدنيين وارتكب التنظيم انتهاكات خطيرة نذكر منها مجزرة قرى الشعيطات عام 2014.

تكررمشهد موجات النزوح في ديرالزور في النصف الثاني من العام 2017 مع بدء عمليات استعادة المحافظة من قبل القوات الحكومية السورية مدعومة بالقوات الروسية ومليشيات أجنبية، وقوات سوريا الديمقراطية بدعم من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، شكلت المناطق الغربية الواقعة شمال نهر الفرات في ديرالزور مكاناً آمنا للنازحين حيث استعادتها قوات سوريا الديمقراطية بدون معارك حقيقية وفرضت سيطرتها عليها، كما استقبلت محافظات دمشق والحسكة والرقة وريف حلب الشمالي آلاف النازحين، من جهة أخرى تسبب القصف الجوي المكثف لقوات التحالف الدولي نزوح ودمار كبيرين في مناطق شمال نهر الفرات مثل بلدات هجين وشعفة، نزح المدنيون من هذه المناطق بشكل أساسي إلى غرب ديرالزور ليعود معظمهم بعد فرض قوات سوريا الديمقراطية سيطرتها على مناطقهم.

لا تشكل عودة النازحين إلى مناطق سيطرة الحكومة خياراً للكثير منهم خاصة الشباب والذين يخشون من شبح إلحاقهم بالخدمة العسكرية الإلزامية بمجرد عودتهم، إضافة إلى الخوف من الملاحقات الأمنية والابتزاز المالي، يضاف إلى ما ذكر قلة فرص العمل والدمار الكبير الحاصل في منازل آلاف المدنيين نتيجة استخدام سلاح الجو والسلاح الثقيل لسنوات عديدة.

مقدمة عن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في ديرالزور

تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على كامل النواحي والقرى الواقعة شمال نهر الفرات في ديرالزور، تشكلت مجالس مدنية تابعة لمجلس سوريا الديمقراطي الجسم السياسي لقوات سوريا الديمقراطية، شهدت هذه المناطق نشاطاً ملحوظاً لمنظمات المجتمع المدني العاملة بتقديم الخدمات الأساسية كإصلاح محطات المياه وإعادة تأهيل المدارس والجمعيات الزراعية ودعم النقاط الطبية، شجّع تحسن الخدمات والعودة الجزئية للنشاط الزراعي خاصة غرب ديرالزور نازحي المنطقة على العودة من الرقة و وريف حلب الشمالي.

تعاني المناطق المذكورة من مخلفات الحرب كانتشار الألغام والأسلحة غير المتفجرة على الرغم من الجهود المبذولة المقدمة من منظمات دولية، تنتشر مجموعات لايعرف عناصرها ولا قيادتها تعرف محلياً ب "الخلايا النائمة" تنفذ عمليات تهديد وقتل وخطف، ينسب الأهالي تبعية هذه الخلايا لتنظيم الدولة وذلك وفق طبيعة الأشخاص المستهدفين من القتل أو التهديد كالناشطين المدنيين والعاملين في المنظمات المدنية والعاملين في صفوف المجالس المدنية والقوات العسكرية التابعة لسوريا الديمقراطية، إلا أن عدد مِن مَن قابلتهم منظمة العدالة اعتبروا أنه لا يمكن نسب كافة الجرائم لخلايا التنظيم معتمدين على طبيعة الجرم المنتهك كعمليات "التشليح" أو السرقة.

آلاف النازحين يتواجدون في مناطق سيطرة سوريا الديمقراطية منهم من يقيم في منازل مؤجرة وآخرين في المخيم المنظّم الوحيد في قرية أبو خشب ومئات العوائل تسكن في مخيمات عشوائية تنتشر في قرى غرب ديرالزور حيث لا يتلقون إلا القليل من المساعدات الإنسانية.

قرار الرئيس الرئيس الأمريكي بالانسحاب من سوريا في نهاية العام 2018 وتأكيده عليه في 2019 شكل صدمة لدى الأهالي والنازحين حيث لا يعرف مصير المنطقة والقوى التي ستسيطر عليها ومصير آلاف المدنيين الذين قد تتعرض حياتهم للخطر في حال تبدل قوى السيطرة بدون ضمانات لحمايتهم، ما قامت به القوات الحكومية السورية في المناطق التي استعادتها جنوب نهر الفرات عزّز مخاوف المدنيين من تكرارها في مناطق شمال النهر.

لا تتمتع تصرفات قيادة سوريا الديمقراطية بالشفافية تجاه المجتمع المحلي، لا يمكن تخمين ما يمكن أن يبرم من اتفاقيات وهل تراعى مصالح المدنيين أم لا، وهذا ما تم طرحه في جلسات نقاشية بين ناشطين من المجتمع المدني في ديرالزور وقيادين عسكريين حيث كانت الأجوبة مختصرة وغير كافية.

مع التغيرات الحاصلة في شمال شرق سوريا وتغير قوى السيطرة على الأرض أصبح الخروج من ديرالزور أكثر صعوبة خاصة بالنسبة للأشخاص الملاحقين من قبل الأجهزة الأمنية السوري أو قوات المعارضة، الانفجارات المتتالية التي شهدتها مناطق سيطرة قوات الجيش الوطني المعارض قلّلت من خيارات الراغبين بالخروج من ديرالزور خاصة مع إغلاق الحدود التركية السورية.

تهدف الورقة لتسليط الضوء وبشكل موجز على الأوضاع الحالية في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية من حيث الحالة الأمنية والاقتصادية والخدمية من تعليم وصحة وكهرباء ومياه حيث يتواجد مئات آلاف المدنيين من مقيمين ونازحين، تتحدث الورقة عن آراء ومخاوف السكان المحليين وتسعى لفتح باب النقاش حول مستقبل محافظة ديرالزور مع الجهات المحلية والدولية المهتمة وصاحبة المصلحة.

اعتمدت الورقة على مقابلات مع أشخاص مفتاحيين في ديرالزور من نشطاء المجتمع المدني الذين يتواصلون بشكل مباشر بحكم عملهم اليومي مع الأهالي.

الحالة الأمنية

عدم الاستقرار الأمني

يمكن تقسيم ديرالزور إلى منطقتين عند الحديث عن الحالة الأمنية في مناطق شمال نهر الفرات وهما شرق ديرالزور وغربها، تعتبر ناحية الكسرة غرب المحافظة بكافة قراها آمنة ولم تشهد إلا القليل من عمليات السطو والسرقة ويعزى ذلك إلى انخراط القلة من أبنائها بالعمل المسلح وصفوف المجموعات المسلحة التي توالت على محافظة ديرالزور، كما لم تشهد صدامات تذكر بعد عام 2011، ساعد اتخاذ قوات سوريا الديمقراطية من الناحية كمركز لمقراتهم العسكرية والمدنية في توفير المزيد من الحماية. على الطرف الآخر فإن شرق المحافظة وشمال شرقها والتي تشمل نواحي ذيبان وهجين والصور والبصيرة والشحيل والتي تشهد بشكل يومي انتهاكات من جهات مجهولة تشمل القتل السرقة والسطو المسلح والابتزاز المالي.

في بعض مناطق الريف الشرقي كقرية جديد بكارة التابعة لناحية خشام فإن التهديدات أجبرت بعض النشطاء على حمل السلاح عند الخروج لحماية أنفسهم من مخاطر الاعتداءات. تمكن أهالي أحد قرى الريف الشرقي من الإمساك بعصابة سرقة بجهودهم الذاتية كما قامت قوات سوريا الديمقراطية بالإفراج عن عدد من عناصر التنظيم رغم أن بعضهم متهم بالقتل وهذا ما يثير غضب الأهالي وخوفهم في نفس الوقت.

في قرية الطيانة التابعة لناحية ذيبان طالبت مجموعات يرجح أنها تابعة لتنظيم الدولة عدداً من ميسوري الحال بدفع مبالغ مالية باهضة كزكاة عن أموالهم تصل إلى عشرات آلاف الدولارات، كما اضطر شخص من إحدى بلدات ناحية البصيرة لدفع مبلغ تجاوز (100) ألف دولار.

في بعض قرى الريف الشرقي لا يخرج الأهالي ليلاً إلا للضرورة وذلك بسبب عمليات إطلاق النار، الانتقال من قرية إلى قرية مجاورة ليلاً يعتبر مشكلة.

تشهد بعض من البلدات والقرى انفجارات من وقت إلى آخر، بتاريخ 7 أيار/مايو 2019 انفجرت دراجة مفخخة في قرية الكشكشيّة التابعة لناحية هجين وأصيب عدد من المدنيين، بتاريخ 7 تموز/يوليو 2019 حوالي الساعة التاسعة صباحاً انفجرت دراجة نارية في سوق قرية أبو حمام ما أدى إلى مقتل شخصين وإصابة آخرين، في نفس المكان تم اكتشاف دراجة مفخخة قبل انفجارها حيث تمكن الأهالي من الإمساك بشخصين وقاموا بإعدام أحدهم قبل وصول قوات سوريا الديمقراطية.

انفجر لغم في بلدة ذيبان وقتل شخص كان يحاول زرعه ولم يسبب الانفجار أي إصابة.

انتشار السلاح

سبب انتشار حمل السلاح واستخدامه في قرى وبلدات مناطق شمال نهر الفرات وقوع حوادث قتل وإصابات، عدم تقنين حمل السلاح وعدم تعرض مستخدمه لأي مساءلة شكلت ضوءاً أخضراً لكل من لديه حالات ثأر ومشكلة لدى أطراف أخرى.

بتاريخ 11 تموز/يوليو 2019 شهدت قرية غرانيج التابعة لناحية هجين إطلاق نار بين عناصر من سوريا الديمقراطية من نفس القرية نتيجة خلاف بينها ما أدى إلى مقتل مدني.

في آب/أغسطس 2019 قتل مدني من قرية غرانيج منطقة (لايذ) في قرية أبو حمام نتيجة إطلاق نار مباشر عليه من شخص بعد خلافات بينهما استمرت عدة أشهر.

بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 قتل شخصين أحدهما عمره (16) سنة نتيجة إطلاق نار بين عائلتين في قرية غرانيج.

حوادث قتل من مجموعات مجهولة

تتكرر في مناطق شمال نهر الفرات حالات العثور على جثث في البادية دون معرفة سبب القتل وهوية مرتكب الفعل، بتاريخ 23 آب/أغسطس 2019 وجد عمران العامر المحمد النواف والبالغ من العمر (17) عاماً مقتولا في البادية القريبة من قرية أبو حمام التابعة لناحية هجين.

بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019 قتل سائق سرفيس في قرية شحيل نتيجة إطلاق نار من مجموعة مجهولة.

الفجوة بين الأهالي والسلطات المحلية

عدم تنفيذ وعود إعادة الهيكلة

تشكل المجلس المدني في ديرالزور منذ حوالي سنتين، طالبت قوى وشخصيات محلية بإعادة هيكلة المجلس لتغيير العناصر غير المهنية ووقف الهدر والفساد، لم تتم إعادة الهيكلة على الرغم من تطبيقها في مواقع أخرى خارج ديرالزور.

تعتبر التعليم والصحة والمالية والمنظمات من أكثر القطاعات التي تتعرض للانتقاد إضافة إلى قطاع الأمن، تطالب الكوارد "وهم عبارة عن قيادات عسكرية في حزب الاتحاد الديمقراطي من جنسيات غير سورية" بمشاركة من المجتمع المدني وترشيح شخصيات مهنية قادرة على إحداث تغيير داخل الإدارة، لم يتجاوب الكوادر مع كل استجابات المجتمع المدني لطلباتهم.

تحكُّم الكوادر بقرار السلطات المحلية زاد من عدم ثقة المجتمع المحلي، حيث ينظر إلى الكوادر "بعضهم لا يتكلم العربية" على أنهم اجانب يعملون للمصلحة الحزبية وليس مصلحة أبناء المنطقة.

عرقلة التعددية السياسية

تماطل السلطات المحلية في منح تراخيص لأحزاب جديدة وتركز على ضرورة العمل مع حزب سوريا المستقبل، حاول مجموعة من الناشطين تشكيل حزب في محافظة ديرالزور ولم يتلقوا جواباً حتى الآن.

أحد المسؤولين الأمريكين زار ديرالزور أكثر من مرة يعتبر أن الولايات المتحدة تؤيد التعددية السياسية على أنها تدعم حزب سوريا المستقبل وتشجع الراغبين بالعمل السياسي للانضمام له.

شكلت مجموعة مدنية بإشراف قيادات في سوريا الديمقراطية مجموعة للعمل المدني إلا أنها لم تقوم بأي نشاط حتى الآن.

ضعف فعالية دار العدالة

شكلت السلطات المحلية دار العدالة وهي عبارة عن محكمة مقرها في بلدة الكسرة غرب ديرالزور، يتم إحالة قضايا كافة المناطق إليها، تعرف دار العدالة بضعف القدرات العلمية لكوادرها وعدم امتلاكهم للخبرة باستثناء محامي واحد، يخضع المرشحون للعمل فيها لتدريب يركز في جزء منه على أيدلوجية حزب الاتحاد الديمقراطي.

يتم إحالة قضايا خلافات بين الأهالي من بعض المؤسسات الأمنية للفصل فيها، بعض الأجهزة الأمنية كالأمن العام ليس له صلة مباشرة بدار العدالة وقلما يحيل له قضايا خلافية.

ليس لدار العدالة قدرة على تنفيذ قراراتها ولا يوجد لديها مرجع قانوني واضح تعتمده في أحكامها، كما يشتكي بعض العاملين من تدخل مستمر للكوادر في عملها.

ضعف تأثير القوى الأمنية

يشتكي الأهالي من عدم فاعلية القوى الأمنية وتتمثل هذه الشكوى في عدم التدخل في حوادث عديدة على الرغم من استخدام السلاح فيها ووقوع ضحايا، أو تدخل متاخر لا يجدي نفعاً.

تعتمد قوات سوريا الديمقراطية على دور الفاعلين الاجتماعيين في حل الخلافات ولكنها لا تقدم لهم أي نوع من الدعم،على سبيل المثال دعم إلزام أطراف النزاع بالاتفاقات المبرمة برعاية الفاعلين الاجتماعيين.

حدث خلاف في إحدى قرى ناحية الكسرة بين شخص نازح وآخر مقيم، لم تتدخل القوى الأمنية إلا بعد تقديم الشكوى ولم تبذل هذه القوى الجهد الكافي لحلها بل اعتمدت على الجهود المحلية، حيث اضطر النازح للتنازل عن حقه خوفاً من توسّع الخلاف.

أطلق مجهولون النار على مستشفى في بلدة شحيل منذ حوالي ثلاثة أشهر وقتل شاب من قرية الحوايج، رغم تواجد حاجز لقوات سوريا الديمقراطية على مسافة لا تتجاوز (500)متر إلا أنها لم تحرك ساكناً.

أدى إطلاق نار بين أخويّن إلى قتل أحدهما كما قتل أب ابنه بإطلاق نار مباشر في إحدى قرى الريف الشرقي ولم تتدخل سوريا الديمقراطية على الإطلاق، إن مثل هذه الأحداث تتطور بصورة متسارعة وفي بعض الأحيان لا يمكن تطويقها وتؤدي إلى المزيد من الضحايا.

اعتقالات عشوائية ومداهمات أدت إلى سقوط ضحايا

تنفذ قوات سوريا الديمقراطية بين فترة وأخرى حملات اعتقال ودهم تطال عشرات المدنيين في مناطق مختلفة بحجّة البحث عن عناصر في تنظيم الدولة، إن معظم المعتقلين في الحملات التي تابعتها منظومة العدالة وأكد عليها الأشخاص الذين التقت معهم هم من المدنيين وليس لهم أي صلة، يتم الإفراج عن المعتقلين الذين ليس لهم علاقة بالتنظيم بعد أيام، بعض المعتقلين يتعرضون للضرب والإهانة أثناء الاعتقال.

نفذت قوات سوريا الديمقراطية عمليات دهم بمساندة قوات التحالف الدولي، إحدى هذه العمليات في حي بلدة شحيل في أيار/مايو 2019 هدفت إلى اعتقال أحد المطلوبين إلا انها شهدت إطلاق نار وسقوط قتلى منهم عناصر في قسد من أهالي الحي،شاركت في العملية طائرات تابعة للتحالف الدولي.

لم يكن الشخص المطلوب متخفيّا ويتنقل بشكل علني، أدت هذه العملية إلى حالة من الاحتقان لدى أهالي البلدة وأهالي المنطقة بشكل عام نتيجة سقوط ضحايا بدون أي مبرر.

الحالة الاقتصادية

تعتبر حالة الأسواق في مناطق شمال النهر نشطة مقارنة بفترة سيطرة تنظيم الدولة كما أن الأوضاع المعيشية أفضل مقارنة بمناطق سيطرة الحكومة السورية.

ساهم الدعم المالي الموجه إلى المنظمات المحلية والدولية العاملة في المنطقة بتنشيط الحركة التجارية، ولعبت التسهيلات الممنوحة لشركات التعهدات و التجار في توفير فرص عمل وتحسين الدخل الشهري، إضافة إلى توفر التوظيف في مؤسسات سوريا الديمقراطية خاصة في قطاعي التعليم والأمن الداخلي.

تنشط تجارة الأغذية وورشات العمل بالأخشاب والموبيلية، كما تساهم أموال أبناء المنطقة العاملين في الخليج خاصة الريف الشرقي في تنشيط الحركة التجارية.

أثرت القرارات التي صدرت مؤخراً عن الولايات المتحدة في ضعف قطاع البناء حيث اتجه الناس إلى الإدخار خوفاً من أي تطورات سريعة وغير متوقعة. قدّمت منظمات المجتمع المدني دعماً لقطاع الزراعة وهو أحد أهم المصادر التي يتم الاعتماد عليها إضافة إلى تربية المواشي، تمت صيانة الجمعيات الزراعية في معظم قرى الريف الغربي من قبل منظمات (معاً لأجل ديرالزور – بداية – سند)، قدم برنامج الخدمات الأساسية دعما لتربية المواشي وقدمت كل من منظمة كريتف ومنظمة سند دعماً لتربية الدواجن، دعم لمشاريع الري بالتنقيط من قبل منظمة شار ومشاريع البيوت البلاستيكية من منظمة معاً لأجل ديرالزور.

الخدمات المتوفرة

1-تتوافر الكهرباء في الريف الغربي لمدة لا تقل عن (20) ساعة يومياً بعد انقطاع لعدة سنوات حيث ساهم المجلس المدني وبدعم من برنامج الخدمات الأساسية في إصلاح خطوط الكهرباء، فيما تعتمد مناطق الريف الشرقي على مولّدات الكهرباء.

2-المياه:في الريف الغربي متوافرة إلا أنها غير صالحة للشرب، يتم توزيع مياه عن طريق صهاريج إلا أنها أيضا لا تصلح للشرب، في الريف الشرقي لا تصل المياه إلا للمنازل القريبة من محطات المياه.

3-التعليم: التحق طلبة المرحلة الابتدائية بالمدارس إلا أن الأهالي يعتمدون بشكل أساسي الجهد المنزلي وبعض الدروس الخصوصية من مدرسين ذوي خبرة، يعاني الطلبة من عدم التزام الكامل بالدوام من قبل المدرسين وغياب التدقيق الإداري والتأخر في تسليم الكتب المدرسية.

بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حاولت قوات سوريا الديمقراطية وقف العمل في مدرسة في قرية غرانيج في ريف ديرالزور الشرقي لاتخاذها مقراً لها، ونتيجة اعتراض المدرسين على القرار شهدت القرية توتراً وإطلاقاً للنار.

وفق معلومات منظمة العدالة فإن عدد الطلبة تجاوز(20) ألف طالب ووصل عدد العاملين في قطاع التعليم من مدرسين وموظفين إداريين إلى أكثر من (4) آلاف موظف وعدد المدارس تجاوز (45) مدرسة.

قدّمت مجموعة من المنظمات دعماً للمدارس كالصيانة وتوفير المقاعد والتدفئة مثل: منظمة بداية ومعاً لأجل ديرالزور وفراتنا ومنظمة أكتد وكونسيرن وصناع المستقبل وإنماء الكرامة.

4-المحروقات: أسعار الوقود تراجعت لحدود (160) ليرة للتر الواحد بعد احتجاجات شهدتها المنطقة، يتوافر الوقود من فترة إلى أخرى في محطات الوقود العسكرية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية. أحد أهم مشاكل قطاع الوقود هو تهريبه باتجاه مناطق سيطرة الحكومة السورية سواء في ديرالزور أو محافظات أخرى.

5-الصحة:تتوافر مستشفى عام في بلدة الكسرة ومستشفى دار الشفاء التخصصي ومستشفى الرازي التخصصي و مستشفى الطب الحديث في قرية جزرة البوحميّد غربي ديرالزور ومستشفى في قرية محيميدة.

يوجد مراكز صحية (مستوصفات) في قرى جزرة البوحميّد و محيميدة وأبو خشب.

أهم المنظمات العاملة: ريليف انترناشيونال - الهلال الأحمر الكردي – ميديكال ريليف.

أهم المخاوف

عبّر الأشخاص الذين قابلتهم منظمة العدالة من أجل الحياة عن عديد المخاوف والتي يعتبرونها مهددة لاستقرار المنطقة وتسبب انفجاراً حال تحقّقها من أهمها احتمال تغير قوى السيطرة بدون اتفاق يؤمن حماية المدنيين من عمليات انتقامية قد تحصل، الأحداث الحاصلة والتي حصلت خلال السنوات السابقة في مناطق سورية مختلفة خاصة المُستعادة من قبل الحكومة السورية تعتبر نموذجاً سيئاً لما قد يحل بالمنطقة في حال عدم تأمين المدنيين.

التوتر الكبير بين من يؤيد طرف ما من أطراف الصراع ومن يعارضه خاصة بين مؤيدي ومعارضي الحكومة السورية يهدد بوقوع أعمال انتقامية بين الطرفين وينعكس بشكل مباشر على العلاقات الاجتماعية التي عانت اساساً من شرخ عميق خلال الحرب نتيجة الانقسامات بين فصائل متقاتلة مختلفة ووجود خلافات عشائرية قديمة عزّزتها الحرب.

إن أي عملية عسكرية أو تغير في خارطة القوى بما يشكل تهديدا للسكان سيؤدي إلى موجات نزوح كثيفة من مناطق شمال نهر الفرات، تقلّص خيارات الأماكن المحتمل للنزوح إليها يشكل واحداً من هواجس المدنيين.

هشاشة الأوضاع الأمنية وعدم انتظام قطاع التعليم وتقليص الدعم المقدم إلى محافظة ديرالزور خاصة بعد القرارات الأخيرة للإدارة الأمريكية تعتبر تخوفاً أساسياً حيث يبحث الأهالي عن الأمن وتعليم أبنائهم.

لم تستطع قوات سوريا الديمقراطية والمجالس المدنية إثبات نفسها كجهة قادرة على خدمة المجتمع المحلي حيث الفساد المستشري وعدم الكفاءة وسيطرة عناصر أمنية على القرارات الأساسية، الاتفاق غير الواضح بين ممثلي سوريا الديمقراطية وممثلي الحكومة السورية والقوات الروسية زاد من المسافة وقلل الثقة بشكل كبير حيث يعتقد البعض وبسبب غموض بنود الاتفاق أن حياتهم ومستقبلهم قد تتعرض للخطر.

إن الأحداث التي تشهدها مناطق شمال نهر الفرات تثير المخاوف من إمكانية استعادة المجموعات المتطرفة خاصة تنظيم الدولة لبعض من قوته، و أن تشكل له الظروف الأمنية الحالية والتخبط السياسي فرصة لإعادة بناء قدراته.

التوصيات

الدول المشاركة في التحالف الدولي والسلطات المحلية:

1- الالتزام بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان حيث لا يزال هذا الالتزام واحداً من أهم التحديات.

1-حماية المدنيين في ديرالزور وخاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، وأن يكون أي اتفاق بين الأطراف المحلية أو الدولية متضمناً حماية كاملة للمدنيين من التهجير والملاحقات الأمنية والعمليات الانتقامية.

2-إعادة هيكلة الإدارة المدنية في ديرالزور ووضع آليات شفافة وواضحة تؤمن مشاركة القوى والشخصيات صاحبة الكفاءة والتأثير بما يؤمن إدارة محلية فاعلة وتشاركية .

3-وضع آليات لمراقبة عمل المجالس المدنية والحد من الفساد.

4-زيادة الدعم المقدم للمجتمع المدني، وزيادة الدعم لقطاعات الكهرباء والمياه والتعليم والصحة والزراعة.

5-تطوير الجهات المختصة بالفصل في القضايا وتحقيق العدالة ورفدها بخبرات علمية وإدارية.

6-تعزيز دور القوى الأمنية في حفظ أمن الأهالي مع مراعاة حماية حقوق الإنسان.

7-وضع قوانين للحد من انتشار حمل السلاح.

8-تسهيل عمل المنظمات المحلية والدولية خاصة الحقوقية منها والتعاون معها

المنظمات الإنسانية والحقوقية:

1-ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل عادل وكاف إلى النازحين في كافة المخيمات بما فيها العشوائية.

2-العمل على توثيق كافة الانتهاكات الواقعة في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ومناصرة ضحاياها.

3-الضغط على قوات سوريا الديمقراطية للتعاون بجدية لتوثيق والتحقيق بالانتهاكات المرتكبة في مناطق شمال نهر الفرات سواء السابقة على سيطرتها أو اللاحقة لها.

JFL
JFL.ngo
منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice for Life Organization
JFL
JFL.ngo
@JFLngo